



مجلة

الدراسات والبحوث

علمية محكمة

فصلية

تصدر عن كلية الآداب

العدد: السادس والسبعون

السنة: التاسعة والأربعون

الموصل

١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي - جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي - جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي - جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د. حميد غافل الهاشمي - الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد - جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل - جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة - جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار - جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان - جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل - جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

الرمز الدولي : ISSN 0378- 2887

أخبار الغرافيين



مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية
باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: السادس والسبعون (كانون الثاني/ شباط/ آذار لسنة ٢٠١٩) السنة: التاسعة والأربعون

رئيس التحرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د. بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

أ.د. محمود صالح إسماعيل

أ.د. عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن

أ.د. مؤيد عباس عبد الحسن

أ.د. علي أحمد خضر المعماري

أ.م.د. سلطان جبر سلطان

أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي

أ.م.د. زياد كمال مصطفى

أ.م. قتيبة شهاب احمد

المتابعة والتقويم اللغوي

م.د. شيبان أديب رمضان الشيباني

مدير هيئة التحرير

أ.م. أسامة حميد إبراهيم

مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

م.د. خالد حازم عيدان

مقوم لغوي/ اللغة العربية

م. مترجم. إيمان جرجيس أميين

إدارة المتابعة

م. مترجم. نجلاء أحمد حسين

إدارة المتابعة

م. مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني

مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضى هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العديدين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار .
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأن البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال - إن اختلف الخبيران - إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد .
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر .
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً صحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيلة والحذر من الأغاليط والتصحيقات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة .

((هيئة التحرير))

المحتويات

الصفحة	العنوان
٢٦ - ١	التوجيه النحوي للشاهد البلاغي وأثره في تصحيح الاستدلال به (شواهد علم المعاني أنموذجاً) أ.د. محمد ذنون يونس و أ.د. زاهدة عبد الله
٧٠ - ٢٧	مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار لابن خميس المالقي (ت بعد ٦٣٩ هـ) دراسة تحليلية في المنهج - القسم الأول(*) - أ.د. يونس طرقي سلوم البجاري
٩٠ - ٧١	أنماط جملة صلة (الذي) الاسمية غير المؤكدة في القرآن الكريم - دراسة دلالية - م.د. شيبان أديب رمضان و أ.د. فراس عبدالعزيز عبدالقادر
١١٢ - ٩١	اعتراضات ابن الحاج (٧٤٦ هـ) على النحاة م. د نوفل إسماعيل صالح و أ.م. د حسين إبراهيم مبارك
١٣٨ - ١١٣	المروي عن أبي زيد في غريب الحديث لأبي عبيد - دراسة دلالية - م.د. أحمد محمود محمد و م.د. صلاح الدين سليم محمد
١٥٨ - ١٣٩	المخفي والمكبوت في (رائحة السينما) لنزار عبد الستار (أبونا) أنموذجاً م. د . محمد عبد الموجود حسن
١٧٨ - ١٥٩	مسالك الاستدلال عند سيويه في تقويم الأخطاء النحوية م.د. سيف الدين شاکر البرزنجي
٢٠٤ - ١٧٩	الندم بين البناء والهدم عند الشعراء الجاهليين م.د. آزاد عبدول رشيد و م.د. نوال نعمان كريم أحمد
٢٢٨ - ٢٠٥	الصلة بين الإعراب والمعنى في آيات السجدة في القرآن الكريم م.د. منى فاضل إسماعيل
٢٥٠ - ٢٢٩	جمالية التجاور الدلالي في رسائل القاضي الهروي م. ماجدة عجیل صالح
٢٦٦ - ٢٥١	المراجعة والمعالجة في تراثنا اللغوي - دراسة في الصرف والميزان الصرفي م.م. أحمد عبدالله محمد
٣٠٢ - ٢٦٧	التابوت في قصة طالوت م. عمر عبد الوهاب الكحلة
٣٥٠ - ٣٠٣	محارِب مراقد علماء ومشايخ الموصل في العصر العثماني أ.م.د. اكرم محمد يحيى
٣٧٤ - ٣٥١	قوى المعارضة في العصر العباسي الأول (١٩٨-٢٣٢ هـ / ٨١٤-٨٤٣ م) الواجهات والمقاصد أ.د. نزار محمد قادر و م.د. سري ممتاز عبدالله
٣٩٦ - ٣٧٥	الحركة العمالية والنقابية المغربية ١٩٢٥-١٩٥٨ أ.م.د. سعد توفيق عزيز

٤١٨ - ٣٩٧	وظيفتا المدينة والشرطة في الأندلس وآراء بعض المؤرخين فيهما أ.م.د. برزان ميسر حامد الحميد
٤٤٢ - ٤١٩	مجتمع المغول القبلي مساكنهم ومآكلهم ومشربهم أ.م.د. رغد عبد الكريم النجار
٤٧٨ - ٤٤٣	آراء الأمام الذهبي في التصوف أ.م.د. عبد القادر احمد يونس و أ.م.د محمد عبد الله احمد
٥١٨ - ٤٧٩	الحروب الصليبية في أعمال المؤرخين الفرنسيين حتى نهاية القرن العشرين . دراسة في التدوين التاريخي أ.م.د. مصعب حمادي نجم الزبيدي
٥٥٦ - ٥١٩	من واردات بيت المال في الخلافة العربية الإسلامية (الزكاة) أ.م.د. نوري عزاوي حمود و م.د.محمد عبدالنافع مصطفى
٥٩٨ - ٥٥٧	ادعاءات التفسير العرقي للتاريخ بين الواقع العلمي والخيال الفلسفي ادعاءات جوستاف لوبون انموذجًا م.د. سلمان محمد خضر و م.د.كاوه عزيز إبراهيم
٦٢٠ - ٥٩٩	باتريس لومومبا حياته ودوره السياسي في الكونغو الديمقراطية (١٩٢٥ - ١٩٦١) م.م. رغيد هيثم منيب
٦٤٨ - ٦٢١	علاقات الاسرة النواة بين الدين الاسلامي والواقع الاجتماعي (دراسة ميدانية في مدينه الموصل) أ.م.حاتم يونس محمود و ياسر يونس محمود
٦٩٢ - ٦٤٩	الزوح الداخلي وتأثيره على الهجرة الخارجية في العراق (دراسة تحليلية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق) م.د. ايمان عبد الوهاب موسى
٧٣٠ - ٦٩٣	سوسيولوجيا العالم الافتراضي دراسة تحليلية في علم اجتماع الاتصال م.إيناس محمود عبدالله
٧٥٢ - ٧٣١	الفكر التطرفي وأبعاده على التنمية والتغير الاجتماعي من منظور سوسيولوجي م.م.علياء أحمد جاسم و م.م.نجلاء عادل
٧٧٠ - ٧٥٣	المواءمة بين مخرجات أقسام تقنيات المعلومات والمكتبات ومتطلبات سوق العمل: المعهد التقني/الموصل أنموذجًا م.م خالد نوري عبدالله

اعتراضات ابن الحاج (٧٤٦ هـ) على النحاة

م. د نوفل إسماعيل صالح* و أ.م. د حسين إبراهيم مبارك*

تأريخ القبول: ٢٠١٨/٥/٢٩

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/٤/٢٩

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من لم يكتب بقلم، وعلى آله وصحبه ما خطّ القلم.
أمّا بعد...

فإنّ مقرب ابن عصفور من الكتب التي لاقت عناية فائقة من لدن النحاة فتلقوه بالشرح والتعليق والنقد. وأول من شرّحه بهاء الدين ابن النحاس (ت٦٩٨هـ) الذي كتب تعليقة عليه. و ابن الحاج الذي تعقّب في مواطن كثيرة، وشروح أبي حيان وغيرها فضلاً عن الشروح الأخرى التي لم تصل إلينا حتى الآن. وقد وقع اختيارنا على دراسة شيء من اعتراضات ابن الحاج النحوية على ابن عصفور بشكل خاص والنحويين بشكل عام. وعلى الرغم من أنّ كتب ابن الحاج هي من الكتب المفقودة أيضاً غير أننا وجدنا أنّ النحاة احتفظوا بكثير من هذه الاعتراضات والآراء التي انفرد بها وخالف النحاة. والحق أنّ هذه الشخصية الأندلسية بها حاجة إلى أن تخصّ بدراسة مستقلة؛ لذلك فإننا ارتئنا أن ندرس بضعة من المسائل النحوية التي خالف بها ابن عصفور والنحاة.

التمهيد

سطور من حياة ابن الحاج وآثاره العلمية:

لقد ضننت كتب التراجم والطبقات عن ذكر حياة ابن الحاج وسيرته وشيوخه ولم تجد أحداً كتّبت عنه رغم طول البحث والتنقيب ما خلا جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) الذي تحدث عن حياته بشيء مختصر إذ قال ما نصه: ((هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الأشبيلي، المعروف بابن الحاج قرأ على الشلوبين وأمثاله، وله كتاب على

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .

سببويه املاء، ومصنف في الإمامة وفي علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جنبي، ومصنف في حكم السماع، ومختصر المستصفي، وله حواشٍ في مشكلاته وعلى سر الصناعة، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرّب، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سببويه ما شاء. مات سنة سبع وأربعين وستمائة، ذكره الشيخ مجد الدين في البلغة وقال ابن عبد الملك: كان محققاً في العربية، حافظاً للغات مقدّمًا في العروض، روى عن الدباج . ومات سنة إحدى وخمسين، وقال البدر السافر: برع في اللسان حتى لم يبق من يفوقه أو يدانيه وله ذكر في جمع الجوامع^(١).

وقد ردد الذين جاؤوا من بعده ما قاله ولم نجد أحداً رجع إلى غير البغية أو زاد شيئاً على السيوطي^(٢).

ووصفه الشاطبي ت(٧٤٩هـ) وهو يذكر رأيه في جواز التعجب من السواد والبياض بأنه ((من حدّاق النحويين))^(٣).

وعلى الرغم من ضياع مؤلفاته - رحمه الله - إلا إن كثيراً من النحاة الذين جاؤوا بعده قد نقلوا آراءه وانتصروا له في بعض المواضع، وردّوا عليه في مواضع أخرى ، كما سيتضح ذلك من خلال هذه الدراسة - بإذن الله - فقد نقل عنه أبو حيان في الارتشاف^(٤) والبحر

-
- ١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م : ٣٥٩/١.
 - ٢- ينظر: نفع الطيب، للمقري، تعليق إحسان عباس، طبعة دار صادر ، لا.ط، د.ت : ١٤٨/٤، والوسيط في تاريخ النحو العربي، د: عبد الكريم محمد الاسعد، دار الشواف، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م : ١٦٤، و المقرّب دراسة وتحليل، حسين إبراهيم مبارك، رسالة ماجستير، آداب بغداد ١٩٩٩ : مقدمة التحقيق: ٤٩، والمقرّب دراسة وتحليل: ٢٣، و النحو والنحاة المدارس والخصائص، خضر موسى محمد حمّود، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣م : ١٨٣، و الدراسات اللغوية في الأندلس، رضا عبد الجليل الطيار، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، لا، ط، ١٩٨٠م : ٣٩.
 - ٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي أبو اسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ) تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م : ١٠٤/٤ .
 - ٤- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق - د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م : ٢٩١/٢، ٤٩٢، ٨٤٩، ١٠٢١/٣، ١٠٢٢، وغيرها.

المحيط^(١)، وابن هشام^(٢)، والشاطبي^(٣)، والسيوطي^(٤)، والفاكهي^(٥)، وغير ذلك من المصادر التي يضيق المقام عن حصرها.

وقد وصفه د: شوقي ضيف بأنه واحد من أهم تلاميذ أبي علي الشلوبين وأشار إلى بعض آرائه النحوية وهي:

١- مجيء (لو) للتعليق في المستقبل.

٢- موافقته للمبرد في حرفية (كان) .

٣- عدم نيابة اسم الإشارة عن الرابط لجملته الخبرية.

٤- عدم اشتراط تقدم الفاعل على المفعول في حالة اللبس^(٦).

إنّ ما ذكره د: شوقي ضيف من آراء نحوية يُعدُّ غيضًا من فيضٍ، وقد جمعنا له آراءً اجتهادية وردودًا على النحاة واختيارات تزيد على السبعين موضعًا درسنا بعضًا من ردوده على النحاة وتركنا ما بقي من آراء واختيارات إلى دراسات أخرى - بإذن الله - .

ولم تكن آراؤه مقتصرة على النحو فحسب وإنما نُقلت عنه آراء في اللغة والصرف، من ذلك ما ذكره أبو حيان في الارتشاف بقوله: ((ومصدر فَعَلَ اللّازم ينقاس على فُعُول كَفَعَدَ فُعُودًا ، مالم يغلب فيه فِعَالَةٌ أو فِعَال أو فُعَال أو فَعِيل أو فَعْلَان، أو ينذر فيه فُعُول كسُكُت، وكون القياس فيه فُعُول هو مذهب سيبويه، والأخفش، والجمهور والخلاف فيه كالخلاف في (فَعَلَ) هل هو مقيس فيما سُمِعَ وما لم يُسْمِع. أو مقيس فيما لم يُسْمِع أو

١- ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م : ١/٣٧٣، ٦/٣٧٩، ٨/٨٠.

٢- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د: مازن المبارك، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط١ : ١/٣٤٥، ٢/٦٤٩، ٧٨٠.

٣- ينظر: المقاصد الشافية: ١/٥٥٩، ٢/١٣٥، ١٣٧، ١٥٦، ١٥٧، ٥٦٩، ٥٨٤، ٤/١٤١، ١٤٨، ١٦٥، وغيرها كثير.

٤- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، لا. ط، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م : ١/٢٨، ٢/٣، ٥٥/٣٤٣، ٤/٢٧٩، ٥/٢٤.

٥- ينظر: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي (٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم جميل محمد إبراهيم، دار صادر، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م : ٤٦٢.

٦- ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢ م و ٣١٧ و ٣١٨ .

يقنصر فيه على مورد السماع، وقال أبو العباس بن الحاج: والمعتل العين من هذا الباب **يَقْلُ** فيه **فُعُولٌ لِنَقْلِهِ** نحو: غابت الشمس **غُيُوبًا**، فيفرون منه **إِلَى فَعَلٍ** نحو: صَامَ صَوْمًا، وإلى **فِعَالٍ** نحو: قَامَ قِيَامًا، ويستقلونه أيضًا في المعتل اللام نحو: دنا **دُنُوًّا**، فيفرون إلى **فِعَالٍ** نحو: بنى بناءً، وإلى **فَعْلٍ** مشى **مَشْيًا**. **فَفُعُولٌ** في هذين النوعين معتل العين والمعتل اللام قليل، والأكثر فيها ما مثلت، وهو الذي ينبغي أن يُفاس عليه عند عدم السماع، وفعل فيها عندي أقل من **فِعَالٍ**، و**فَعَالٍ**. والقياس في **فَعَلٍ فَعَلٍ كَفَرِحَ** و **تَرِحَ** وهكذا أطلق أكثر النحاة، وينبغي أن يُفِيدَ بما قاله ابن الحاج^(١).

وغيرها من الآراء التي نقلها النحاة عنه، مما لا نرى ضرورة الحديث عنها غير أننا أردنا أن ننبه إلى عقلية هذا الرجل إذ لا تكاد تجد كتابًا أُلِفَ في النحو والصرف بعده إلا وقد جعل آراءه وكتبه مصدرًا من مصادره.

ولما كانت آراؤه متفرقة في كتب النحاة ولم تجمع في كتاب مستقل ارتئينا أن ندرسها على شكل مسائل مختارة من كتب المتأخرين وعلى النحو الآتي:

المسألة الأولى: عدم اشتراط تقدم الفاعل على المفعول مع أمن اللبس:-

الأصل في الجملة الفعلية أن تبدأ بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول، ولكل واحدٍ من هذه الأركان الثلاثة أحكام خاصة به.

فقد يتقدم المفعول به على الفاعل جوازًا أو وجوبًا، وقد يتأخر بعد الفعل والفاعل أيضًا جوازًا ووجوبًا، وقد يتقدم المفعول على الفعل دون الفاعل، ولكل ذلك أحكام فصلّ النحاة القول فيها لسنا بصدد الخوض فيها^(٢).

١- الارتشاف: ٢/٢٩١ و٢٩٤، و ينظر الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م : ٤/٥ - ٦ ، و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م : ٢/٦٢٣.

٢- ينظر: المقرب، ابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م : ٧٨، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، لا. ط، ٢٠٠٩ : ٢/١٠١ و ١٠٢، شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهداني (ت ٧٦٩ هـ)، على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م : ٢/٤٨٤ - ٤٨٨.

إلا إنما نذكره هنا أنّ النحاة أجمعوا على وجوب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب، سواء أكان المرفوع فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله، أو اسم كان وأخواتها. والفصل بينهما بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب البقاء على الأصل أو الخروج عنه وخوف الالتباس بكونهما مقصورين أو مضافين إلى ياء المتكلم أو مشارين أو نحوهما ممّا لا يظهر فيه اعراب من غير دليل على تغيّر الفاعل موجب لتقديم الفاعل على المفعول^(١).

فالمسألة منحصرة عند النحاة في أمن اللبس، فإذا التبس الأمر نحو: زار صديقي أخي، وضرب موسى عيسى، وغير ذلك امتنع التقديم؛ لعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية وإذا وجدت القرينة اللفظية نحو: ضربت سلمى موسى، أو المعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى، جاز لأمن اللبس. هذا ما ذكره النحاة كما تقدم ما خلا ابن الحاج الذي جوّز تقديم المفعول على الفاعل من دون وجود قرينة لفظية أو معنوية، إذ قال: ((وهذا الذي ذكروه لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض، والإلباس لا يعتبر على الإطلاق))^(٢). وأمّا قوله: إنّ الذي ذكروه من هذه الأغراض لا يوجد في كتاب سيبويه، فإنّ عدم وجودها في الكتاب ليس دليلاً على جوازها، وأمّا قوله: إنّ الإلباس لا يعتبر على الإطلاق، فهذا أمر مردود أيضاً؛ لأنّ العرب لا تلبس ولا توهم في كلامها وإنّ الإيضاح والقصد سمة المتكلم، ولا يجوز على الإطلاق أن تقول: ضربت ليلي سلمى، بعدّ (ليلى) مفعولاً مقدماً، ولو كان الإلتباس أمراً غير معتبر كما ذكر لما وُجِدَتْ الحركات.

ثم استدل بما ذكره الزجاج في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ الأنبياء: ١٥، أنه يجوز أن يكون (تلك) في موضع رفع اسم زالت، وفي موضع نصب على خبر زالت ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين^(٣). ولا حجة له أيضاً لبيان المعنى وعدم وجود اللبس؛

١- ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) تحقيق، د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٩٩٤: ٧٧/١، و المقدمة الجزولية في النحو، شرح وتحقيق د: شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، لا، ط، ١٩٨٨م: ٤٩، والمساعد: ٤٠٥/١.

٢- الارتشاف: ٣/١٣٤٨.

٣- معاني القرآن وعرابه للزجاج، أبو اسحاق بن إبراهيم بن السري، (ت ٣١١)، تحقيق: د: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، لا، ط، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م: ٣/٣١٣.

لأنّ (تلك) يعود على الآية السابقة وهي قول الكافرين واعترافهم بظلمهم فلا استدلال له فيما احتج به.

واستدل ابن الحاج على دعواه هذه بقوله: ((إنّ في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يقال بامتناعها. كتصغير عُمر وعمر، فإنّ اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو أحدهما مع أنّ المقاصد المعروفة بين العقلاء اجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه.))^(١).

وهذا الذي ذكره ابن الحاج من تصغير (عُمر وعمر) على (عمير) أمر متعلق بالمفردات لا بالتركيب فإن صُغِرَ هذا الاسم أو ذلك لا يكون لبس في السياق الذي وضع فيه، وما ذكره من أنّ المتكلم قد يلبس على المخاطب لغرضٍ مقصود دعوى بلا دليل ولا تُعضدها الحقيقة بأي حالٍ من الأحوال.

ولا شك أننا نميل مع إجماع النحاة على عدم تقديم المفعول على الفاعل من غير قرينة؛ لأنّ مرتبة الفاعل تلي الفعل وهذا هو الأصل. وإن تقدم المفعول وتأخر الفاعل فلا بدّ من علة لفظية أو معنوية يريدها المتكلم فلا يجوز تقدم المفعول على الفاعل إذا خُفي الإعراب ولا توجد قرينة سائدة للمعنى. ولم يؤيد ابن الحاج مذهبه هذا بالسمع او القياس.

المسألة الثانية: عدم نيابة اسم الإشارة عن الرابط لجملة الخبرية : -

أجمع النحاة على اختلاف مذاهبهم أنّ الجملة الواقعة خبراً إمّا أن تكون نفس المبتدأ في المعنى وهي عندئذٍ لا تحتاج إلى رابط، وإمّا أن لا تكون كذلك فلا بدّ لها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ و عدّ ابن هشام روابط الجملة عشرة منها:

١- الضمير ظاهراً أو مقدرًا، كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ حَافٍ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ فَإِنَّ

الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ۗ ﴾ النازعات: ٤٠ - ٤١ .

٢- إعادة المبتدأ بلفظه، والأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم ، كقوله سبحانه: ﴿ الْحَاقَّةُ

﴿ ١ ﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿ ٢ ﴾ الْحَاقَّةُ : ١ - ٢ ،

١- همع الهوامع: ٢٥٩/٢، ٢٦٠.

٣- إعادته بمعناه كقوله جل وعلا: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكَذِّبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضْعِجُ أُجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ الأعراف: ١٧٠ .

٤- العموم نحو: زيد نعم الرجل^(١).

٥- الإشارة على المبتدأ: ذكره ابن عصفور وفاقاً للنحويين، وجعل منه قوله جل جلاله: ﴿ وَبِئْسَ الْتَقْوَىٰ ذَٰلِكَ حَيْرٌ ﴾ الأعراف: ٢٦ ، في قراءة من رفع (لباساً)^(٢)، كأنه قال: هو خير منه، وقوله جل شأنه: ﴿ وَكَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنَ عِزِّ الْأُمُورِ ﴾ الشورى: ٤٣ ، أي: إن صبره^(٣). وهذا الذي ذكره ابن عصفور من عدّ الإشارة إلى المبتدأ واحدة من الروابط هو ما عليه إجماع النحاة بصريين وكوفيين بحسب ما أطلعنا عليه من مصادر، إلا إن ابن الحاج خصّ المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد ، فيمتنع عنده نحو: زيد قام هذا ، لمانعين، وزيد ذلك، لمانع^(٤).

ولا الحجة عليه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ الإسراء: ٣٦ ، ولا حجة عليه في قوله جل جلاله: ﴿ وَبِئْسَ الْتَقْوَىٰ ذَٰلِكَ حَيْرٌ ﴾ الأعراف: ٢٦؛ لاحتمال كون ذلك فيها بدلاً أو بياناً، وجوّز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف^(٥).

١- ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٥٠.

٢- وهي قراءة ابن كثير و أبو عمرو وعاصم وحمزة، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب: ينظر: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، للفارسي أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جوباجي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ٤/١٢، والبحر المحيط: ٤/٢٨٤.

٣- ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، الشرح الكبير، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق، لا، ط، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. ١/٣٤٥، و المقرب: ١٤٢.

٤- ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١١١٦، والهمع: ٢/١٨، و شرح المقرب، لابن عصفور، تأليف، د. علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٩٠م ٢/٦٥٨.

٥- ينظر: مغني اللبيب: ٢/٦٩٤ و ٦٥٠.

والذي ذهب إليه جمهور النحاة بشكل عام، وابن عصفور هو الصحيح؛ لورود السماع به مثلما مثل له ابن عصفور . ومما ورد منه أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ الأعراف: ٣٦ ، وقوله سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ الأعراف: ٤٢ ، ولموافقته للقياس أيضًا ولإجماع النحاة على ذلك^(١) .

المسألة الثالثة : بناء(كان) للمفعول :-

اجمع النحاة على أنَّ الفاعل إن حذف أُقيم المفعول به أو المصدر، أو الظرف أو الجار والمجرور مقامه، واختلفوا في أيِّ هذه الأشياء أحق بالنيابة إذا اجتمعت^(٢). والأفعال من حيث بنائها للمفعول تقسم على ثلاثة اقسام: الاول: اتفق النحاة على جواز بنائه كضرب، والثاني: اتفق النحاة على منعه، نحو: نعم ويئس، والثالث: اختلفوا فيه ك(كان وأخواتها)^(٣).

وللنحاة في جواز حذف اسم كان وإقامة الخبر مقامه إذا بني للمفعول مذاهب عدة فالراجح عند جمهور النحاة أنه لا يحذف فلا يقال في (كان زيد أخاك) (كين أخوك) ولا في (كان زيد يقوم) (كين يُقام) ولا يقال (كين في الدار) ولا(كين الكون زيد قائم) ولا ما أشبه ذلك^(٤). واختاره الأعمى الشنتمري وأبو حيان، وتأولا قول سيبويه: ((فهو كائنٌ ومكونٌ))^(٥)، على أنها كان التامة^(٦). وعلة ذلك المنع عندهم أنَّ الخبر لا بدَّ له من مبتدأ

١- ينظر: الارتشاف: ٣/ ١١٦٣ .

٢- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٠٩، و شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي حمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠١٠م : ٢/ ٦٠٢ .

٣- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٣٥ .

٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، لا . ط، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م : ١/ ٢٦٦ و ١٢٧، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٤١، والمساعد: ١/ ٤٠٠ .

٥- الكتاب: ١/ ٤٦ .

٦- ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى(٤٧٦هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م : ١/ ١٨٣، و الارتشاف: ٢/ ١٣٢٥ .

ملفوظ به أو مقدر، وكذلك إذا قيل: (كين قائم، أو كين أخوك) لا فائدة له وما لا فائدة له لا تكلم به العرب، وكذلك فإن السماع معدوم في المسألة وهو العمدة في القول بالجواز فإذا عُد السماع انهدّ ركن القياس^(١).

ومنهم من أجازهُ واختلفوا في اجازتهم له، فأجازهُ الفراء مطلقاً وزعم أنه ليس من كلام العرب وإنما قاسه، وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنه يشبه المفعول كما يقام مقام الفاعل، كذلك ما أشبههُ. وهذا الذي ذهب إليه مردود؛ لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير^(٢).

ونسبه ابن السراج إلى قوم ولم يسمهم، وردهم بقوله: ((وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل، لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد، لأن الثاني هو الأول في المعنى.))^(٣).

وممن أجازهُ السيرافي أيضاً إذ اشترط أن يحذف الخبر والاسم جميعاً وتصاغ(كان) لمصدرها، ويكون الاسم والخبر تمييزاً له، نحو: كين الكون زيد منطلق، لأنك تقول لمن قال: هل كان زيد منطلقاً، وقد كان ذلك أي ذلك الكون ثم ينتقل إلى ما لم يسم فاعله وتقيم الكون، وتجعل له الجملة تفسيراً للكون، وتقول: كين زيد منطلق، فتضمرة لدلالة الفعل عليه^(٤).

١- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١، والمقاصد الشافية: ٥٤١ /٢.

٢- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد(ت٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد، لا ط، ١٩٨٠م : ١٩٦، وشرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١.

٣- الأصول في النحو: ٨١/١.

٤- ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي. أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان(ت٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م : ٣٠٩/١.

ونسب بعض متأخري النحاة إلى الكسائي والفراء اجازتهم (كين يقام) فجعل الكسائي المسند إليه ضمير الشأن والذي يسميه الكوفيون ضمير المجهول كأنه على معنى كين الأمر يُقام^(١).

وتابعهم ابن عصفور في جواز ذلك، واشترط أن يتعلق ب(كان) ظرف أو جار ومجرور، وعدّه المذهب الصحيح و زعم أنّه مذهب سيبويه بشرط((أن يكون في الكلام ظرف أو جار ومجرور يقام مقام الحذف ، فنقول كين في الدار فالأصل مثلاً، كان زيد قائماً في الدار، على أن يكون في الدار متعلقاً ب(كان) حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ثم أقيم المجرور مقام المحذوف))^(٢).

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور غير سديد، ذلك أنّ اسم كان إذا حذف وأُسندت إلى خبرها لا تحصل بذلك الفائدة، فلا فائدة لما مثل به من قوله، كين يوم الجمعة^(٣). وحاول واهماً أن يسند مذهبه هذا واختياره إلى سيبويه؛ لأنّ سيبويه قال: ((يقال: كان فهو كائن ومكون كما يقال ضارب ومضروب))^(٤). ولكن سيبويه لم يتعرض في كتابه للتفصيل الذي ذكره ابن عصفور من اشتراط ظرف أو غيره، بل لم يتعرض للمسألة أصلاً^(٥).

١- ينظر: شرح التسهيل ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجبالي الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، تحقيق:د: عبد الرحمن السيد، و د: محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م : ١٣٠/٢، و شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسلي، ابو عبدالله محمد بن عيسى(ت٧٧٠هـ) تحقيق:د: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت، لا.ط، د.ت : ٤٢٠/١ .

٢- شرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١، ٥٣٦، و ينظر المقرب: ٣٤١ .

٣- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(ت٧٧٨هـ) تحقيق:د: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م : ١٦٣٩/٤ .

٤- الكتاب: ٤٦/١ .

٥- ينظر: شرح المقرب: ٥٥٧/١ .

والحقيقة أنّ سيبويه في هذا النص لم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه، مكون أنه من كان التامة^(١). وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع^(٢).

والذي نخلص إليه أن ابن عصفور وهم في فهم نص سيبويه وليس موافقاً للكوفيين في رأيهم؛ لأنّه شديد التمسك بآراء سيبويه بشكل خاص، والبصريين بشكل عام^(٣). ((والنكتة التي لم يشعر بها ابن عصفور، أنه لما حُذِفَ اسمها وخبرها عادت تامة، فصح البناء، وإذا كان كذلك خرجت عن مسألة النزاع، إذ لا خلاف في صحة البناء للمفعول إذا كانت تامة كسائر الأفعال التامة))^(٤).

لذلك كان ابن الحاج مصيباً حينما تعقبه في هذه المسألة وخطأه أيضاً إذ يرى ((عدم الفائدة عند كلّ أحد، فإنّ يوماً من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أن يكون فيه شيء، ثم إنَّ (كان) الناقصة لا فائدة لها، إلا ما تعطيه من زمان الخبر، فإذا لم يكن خبر فلا ثمرة لها، وإنما سُمِّيَتْ ناقصة لأنّها لا بد لها من اسم وخبر بخلاف التي تكتفي بالفاعل. وأيضاً لو فُرض أن يُسمع مثل (كين في الدار) على فرض أن يكون مفيداً لم يجز أن يقال، إنه من (كان) الناقصة لاحتماله التامة، فما الحاجة إلى تكلف غير ذلك، وأيضاً فإنما بنى مذهبه على جواز تعلُّق الظرف والمجرور بـ(كان) الناقصة وغير مسلّم له، ولا حجة لمن تعلق بقول سيبويه (فهو كائن ومكون)؛ لأنّ مقصد سيبويه أمر آخر وراء ما يظهر منه لبادي الرأي))^(٥).

المسألة الرابعة:- همزة (أفعل) التعجب بين النقل وعدمه.

لا خلاف بين النحاة في أنّ للتعجب القياسي ثلاثة أبنية هي: ما أفعله، وأفعل به، و فَعَلَ، فإن كانت همزة (أفعل) مزيدة فللنحاة فيها ثلاثة مذاهب، الأول: عدم جواز التعجب

١- ينظر: النكت: ١٨٣/١ .

٢- ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٣٢٦ .

٣- ينظر: المقرب: مقدمة التحقيق: ٥٠ .

٤- المقاصد الشافية: ٥٤٢/٢ .

٥- المصدر نفسه: ٥٤٣/٢ .

مطلقاً^(١)، والثاني: الجواز مطلقاً^(٢)، ونسب ابن مالك هذا المذهب إلى سيبويه وعدّه مذهب المحققين من النحاة^(٣)، والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة في (أفعل) للنقل، فلا يجوز أن تُبنى منه صيغة التعجب. أو لا تكون للنقل فيجوز، وهذا المذهب ذكره ابن عصفور في قوله: ((وإن كان على وزن (أفعل) ولم تكن همزته للتعدية، جاز التعجب منه نحو قولهم: ما أخطأه، وما أجوبه، وما أنته، وما أضله، وما أضوأه ولم يقولوا: ما أجوبه، استغناءً عن ذلك بقولهم: ما أحسن جوابه، وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشدّ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شدّ من ذلك قولهم: ما آتاه للدرهم، ما اعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما اضيعة للشيء))^(٤). لأنّ ابن عصفور يرى أنّ همزة (أفعل) في التعجب للنقل بدليل قولهم ما أطرفَ زيداً، فيصير (ظرف) يتعدّى بعد أن كان غير متعدّ، فدل ذلك على أنه منقول إلى (فعل) حتى يصير غير متعدّ، وأنهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا: لَفَعْلَ : نحو: لَشَرَفَ زيداً، و لَضَرَبْتَ يدك، فينقلون فَعْلَ و فَعِلَ إلى فَعْلَ، ومن كلامهم : ضَرَبْتَ إليك يدك، أي: ما أضربها^(٥).

وتعقبه ابن الحاج كديده فذكر أنّ هذا التفصيل الذي فصله شيء لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نحوي^(٦). وابن الحاج - رحمه الله - محق في هذا الاعتراض ، فالنحاة مجمعون على أنّ الثلاثي المجرد يتعجب منه على وزن (ما أفعله) سواء أكانت الهمزة للتعدية أم لغيرها، فلم يفرقوا بينهما وما ذكره ابن عصفور خرق لإجماعهم، ومذهب سيبويه

- ١- ينظر: المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م : ٤/١٨١، والاصول في النحو: ٣/١٥٢، و التصريح بمضمون التوضيح، الأزهرى خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، دار التوثيقية للتراث، القاهرة، لا ط، ٢٠١١ م / ١٩١/٢ .
- ٢- ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٣٠، والمساعد: ٢/١٦٤.
- ٣- ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٦، و شرح الجمل ابن الفخار، أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد (ت ٧٥٤ هـ). تحقيق: د: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣ م: ١/٣٩٢.
- ٤- المقرّب: ١١٠، وينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام ابو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الانصاري، تحقيق: د: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م : ١٨٢.
- ٥- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٥٨١، وشرح الجمل لابن الفخار: ١/٣٩٢.
- ٦- ينظر: الارتشاف: ٤/٢٠٧٨.

جواز التعجب من (أفعل) الثلاثي من غير أن يحدد همزته، بدليل أنه أفرد باباً سماه ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ويتمكن تمكنه وبنائه أبداً من فَعَلَ وَقَعَلَ وَقَعْلَ و أَفَعَلَ))^(١).

والظاهر أن سيبويه - رحمه الله - ساوى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها وأطلق القول بأفعل، فَعْلَمَ لأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية كما فعل ابن عصفور الذي أجاز القياس على (ما أغفى زيداً)؛ لأنَّ همزته غير معدية ولم يقس على (ما أعطاه)؛ لأنَّ همزته معدية وهو تحكم بلا دليل^(٢)، وأجاز ابن الحاج في باب التعجب أيضاً التعجب من الألوان كالسواد والبياض قياساً ولا يقتصر ذلك عنده على السماع فجوز ما أبيض زيداً وما أسوده^(٣).

وفي هذا نقد صريح لابن عصفور الذي عدَّ ما سمع من ذلك شاذاً لا يقاس عليه ، فقال: ((ولم يَجْزِ التعجب من العاهات والألوان ؛ لأنَّ أفعالها في الأصل على وزن افعلَّ وأفعال، وهما أزيد من ثلاثة أحرف ، ولذلك لم يُعْلَوْا حَوْلَ و عَوَرَ و سَوَدَ ؛ لأنها في معنى : احوَّلَّ و اعورَّ و اسودَّ ، وأما قوله^(٤):

إذا الرِّجَالُ شتوا واشتدَّ أكلُهُمْ فأنت أبيضُهم سِرْبَالِ طبَّاحٍ
فلا يقاس عليه؛ لأنَّه ضرورة))^(٥).

١- الكتاب: ١/ ٧٢ و ٧٣، و شرح الجمل لابن الضائع: ٣٨٤/١.

٢- ينظر: شرح التسهيل: ٤٧/٣ .

٣- ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٨٣ / ٤ .

٤- ينظر: ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق، لا ط، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م : ١٨ .

٥- المقرب: ١٠٩، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٧٧، تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د:

عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة ، بيروت، ط١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م: ٤٨ .

والذي ذهب إليه ابن الحاج هو مذهب الكوفيين الذين جَوَّزوا التعجب قياسًا من السواد والبياض، محتجين بما ورد من كلام النبي (عليه الصلاة والسلام) ، وأقوال الفصحاء ، والذي عليه البصريون منع القياس على ذلك وما ورد منه حملوه على الشذوذ والضرورة^(١). والمسموع من التعجب في السواد والبياض أمثلة قليلة لا يقاس عليها^(٢). وفي هذا الباب أيضًا منع ابن عصفور التعجب من بعض الأفعال لاستغناء العرب عن التعجب منها بغيرها وهي: قام، قعد، جلس، نام، سكر، غضب، وقال من القائلة^(٣). فلم يقولوا: ما أقومه لئلا يلتبس بأقومه من استقام، ولم يقولوا: ما أقعده لئلا يلتبس بما أقعده من أبٍ، ولم يقولوا: ما أجلسه حملًا على ما أقعده؛ لأنه في معناه أو حملًا على ما أقومه؛ لأنه نقيضه، ولم يقولوا: ما أسكره؛ لئلا يلتبس بقولهم: ما سكر التمر، إذا كان فيه السكر^(٤).

والذي دفع ابن عصفور إلى عدم جواز التعجب من هذه الأفعال مباشرة هو أمن اللبس ودفع التوهم كي لا تلتبس بتراكيب أخر، وهو غير محق في هذا؛ لأنَّ النحويين مجمعون على عدم جواز التعجب من الأفعال غير القابلة للتفاوت، ولهذا فقد كان ابن الحاج مصيبًا في اعتراضه عليه ونقده له. إذ ذكر أنه ممَّا لا يتصور فيها الزيادة والنقص، فلا يُرَجَّح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام، وكذا القعود والجلوس. فأما ما تكرر فعله وكثر كأن يقوم انسان مرات عدة، وآخر أقل منها أو أكثر منها ، فيمكن التعجب منه بأكثر أو أقل لا بلفظ الفعل نفسه^(٥).

ومعنى كلام ابن عصفور أنَّ هذه الأفعال السبعة لم تتعجب العرب منها مباشرة مع أنها ثلاثية مجردة متصرفة ، فلم يقولوا ما أقعده ولا ما أجلسه. وإنما قالوا: ما أحسن قعوده،

١- ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)،

تحقيق:د: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢ : ١٢٤، والمساعد: ٢/

١٦٢، والارتشاف: ٢٠٨٢/٤ و٢٠٨٣

٢- ينظر: المقاصد النحوية: ٤/ ١٠٤، وشرح المقرَّب: ١/ ٤٦٩ - ٤٧١.

٣- ينظر: المقرَّب: ١١٢.

٤- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٨١ و٥٨٢.

٥- ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٨٤.

وجلوسه، أو ما أقبجهما وهكذا في البواقي^(١). وسُمع من كلامهم هو أنوم من فهد وأنوم من غزال^(٢). واستثنى سيبويه بعض الأفعال إذ قال: ((ولا يقولون في قال يقيل ما أقبه، استغنوا بما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا...))^(٣).

ومما استثنى منه ابن مالك، ما أشد سكره وما أكثر قعوده وجلوسه وقائلته استغناءً عن ما أسكره وأقعده، وما أجلسه وما أقبه^(٤).

وأخر ما يشار إليه في هذا الباب أن ابن عصفور أكثر من ذكر الشواذ التي تحفظ ولا يقاس عليها، وهذا منهج درج عليه في مصنفاته وإن كان قد أكثر منه في هذا الباب بشكل لافت للنظر، ومن ذلك قوله: ((وأما الخلقُ الثابتة فلا يجوز أن يتعجب منها إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذَّ من ذلك: ما أحسنه، وما أقبه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه، وما أحمقه، وما أشنعه))^(٥).

الأمر الذي أثار حفيظة ابن الحاج إذ انتقده على كثرة ما أورده من الشواذ فذكر أن التعجب من (ما أهوجه) ، وشبهه جائز حسن، وأما (ما أشنعه) فراجع إلى معنى الحرق قال: ((ولست أعلم أن أحداً من النحاة عدّد في الشواذ ما عدّده ابن عصفور ولم يسلم له شاهد ممّا أورده أنّه شاذ))^(٦).

وهذا الذي ذكره ابن الحاج صحيح يؤيده أن ابن عصفور ما ذكر قاعدة نحوية متعلقة بالتعجب إلا وأتبعها بما شذَّ من كلام العرب فيها ذكر أنه يحفظ ولا يقاس عليه. وقد أحصينا له سبعة مواضع ذكر فيها هذا الضرب في باب التعجب، وهذا المنهج الذي سار عليه ابن عصفور في مصنفاته من الاكثار من ذكر الشواذ التي تحفظ ولا يقاس عليها

١- ينظر: شرح المقرّب: ١/٤٩٢.

٢- ينظر: الارتشاف: ٤/٢٠٨٤، و المثلان في الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة، للاصبھاني، تحقيق:

عبد الحميد قطماش، القاهرة، لا، ط، ١٩٧٢م : ٢/٤٠٠ و ٤٠١.

٣- الكتاب: ٤/٩٩.

٤- ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤٨.

٥ المقرّب: ١٠٨، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٥٧٦.

٦- الارتشاف: ٤/٢٠٨٠.

منهج بصري فقد عُرف عنهم أنهم لا يقسون على القليل ولا يهدرون الشاذ وإنما يذكرونه من باب حفظه وعدم القياس عليه^(١).

المسألة الخامسة:- مجيء (لو) للتعليق في المستقبل بمعنى (إن) .

ترد (لو) لمعانٍ عدة منها، حرف مصدرى بمنزلة (أن) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَذُوًا لَوْ تَدُهُنَّ فَيَدْهُنَّوْنَ ﴾ القلم: ٩ ، وهي غير ناصبة كما أنّ الشرطية غير جازمة أيضًا^(٢)، وللتمني كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الشعراء: ١٠٢ ، أي: فليت لنا كرامة ولهذا نصب (فنكون) في جوابها، وتأتي للعرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا^(٣)، أمّا الشرطية فنحو قوله سبحانه: ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ الكهف: ٧٧ ، وهي حرف امتناع لامتناع^(٤)، هكذا أطلق عليها معظم النحاة، في حين سماها سيوييه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره^(٥). يعني أنه يقتضي فعلًا ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع^(٦) .

وعند المحققين أنه لا يليه إلا ماضي في المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أم المضارع، ومنه قوله جل شأنه: ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ الأعراف: ١٠٠ ، أو منفي ب(لم) نحو، لو لم يقم زيد لم يقم عمر^(٧). وتابع ابن عصفور سيوييه فذكر أنها قد تخرج عن

١- ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، ط١، د. ت: ١٦٤ .

٢- ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي احمد بن عبد النور(ت٧٠٢هـ) تحقيق، د:

أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م : ٣٦٠، ومغني اللبيب: ٣٥٠/١ .

٣- ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، معجم في اعراب الحروف العربية ، علاء الدين بن

علي الأربلي(ت٦٣١هـ)، صنعه د: إميل بديع يعقوب، دار النفائس، دمشق، ط٢، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٢٦٧.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٥/١.

٥- ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٤ .

٦- ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٨٩٨ .

٧- ينظر: رصف المباني: ٣٥٨ .

بابها وتكون بمعنى (إن) الشرطية، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً، محتجاً بقوله^(١):

قوم إذا حاربوا شذوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

بمعنى وإن باتت فصرفت الفعل إلى المستقبل^(٢)، وفرق في المقرّب بينها وبين التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، إذ ذكر أنّ (لو) هذه يكون الفعل الذي بعدها بمعنى الماضي وإن كانت صيغته صيغة الماضي نحو: لو يقوم زيد أمس لقام عمرو، والتي هي بمعنى (إن) تُخَلِّصُ الفعل للاستقبال وإن كانت صيغته صيغة الماضي^(٣).

ومما يحتمل الوجهين في (لو) قول بعض العرب: ((نعم العبد صُهِيب لو لم يخفِ الله لم يعصه))^(٤)، كذا نصّ ابن عصفور محتجاً بما ورد به السماع، وتعبه ابن الحاج وخطأه وأنكر مجيء (لو) للمستقبل بمعنى (إن) قال: ((وهذا خطأ والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول: إن لا يقم زيد فعمرو منطلق وتأول قول الشاعر... ولو باتت بأطهار))^(٥).

والى هذا ذهب ابن الناظم إذ أنكر مجيء (لو) بمعنى (إن) للمستقبل، وزعم أنّ هذا الإنكار مذهب أكثر المحققين، فذكر أنّ غاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جُعِلَ شرطاً لـ(لو) مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناع مجيئه في الماضي لامتناع غيره ولا يحتاج إلى إخراج (لو) عمّا عُهد فيها من الماضي^(٦).

١- ديوان الأخطل، نشر أنطوان صالحاني، بيروت، ١٩٩١م : ٨٤ .

٢- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٤١/٢ .

٣- ينظر: المقرّب: ١٣٤ .

٤- اختلف العلماء في نسبة هذا القول وصحته اختلافاً كبيراً، ينظر: تحقيق القول مفصلاً في مثل المقرّب: ١٣٤، احالة رقم (٣) .

٥- الارتشاف: ١٨٩٨/٤، و ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٥/١ .

٦- ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م

وقد أسهب ابن هشام في الرد عليه وتقنيده حجته من عدة وجوه منها: إنَّ ما نقله ابن الناظم من إنكار أكثر المحققين مجيء (لو) للاستقبال، فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم أثبتوه. والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيها أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نرَ أحدًا صرَّح بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب وابن الخباز^(١).

وإنَّ مجيء (لو) للاستقبال قال به كثير من النحويين، وقد ورد به السماع بكثرة لا تحتمل التأويل كقوله تعالى: ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا ﴾ النساء: ٩، وقوله سبحانه: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ يوسف: ١٧ ، ومنه قول الشاعر^(٢):

أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل ...

١- ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٦/١ .

٢- ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، بيروت، لا، ط، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م: ٢٠ .

وقول توبة بن الحُمَيْر (١):

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبِشَاشَةِ أَوْزَقًا
إِلَيْهَا صَدَىٍّ مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

فمجيء (لو) بمعنى (إن) للاستقبال أمر يكاد يجمع عليه النحاة لكثرة ما أوردوه من شواهد لا تحتمل التأويل، ولم يأبه النحاة بما قاله ابن الحاج وبدر الدين بن مالك وأثبتوا المعنيين ل(لو) كما ذهب إليه ابن عصفور (٢).

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهو بمعنى (إن) . ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهو الامتناعية، فهذا ما خلص إليه ابن هشام (٣).

١. البيتان من شواهد ابن هشام في المغني: ٣٤٥/١، وابن عقيل في شرحه على الالفية: ١٣٨/٢ .
٢. ينظر: الكامل، للمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة، لا.ط، د.ت : ١ / ٢٧٧، و الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٢، ١٩٨٣م: ٢٩٥، ومغني اللبيب: ٣٤٥/١، و شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ابوالحسن الاشمولي، (ت ٩٢٦): محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م : ٣٨/٤، و الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي، أحمد بن الأمين، تحقيق: د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، لا، ط، ٢٠١٣م : ٩٦/٥ .
٣. ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٥/١ و٣٤٦، وشرح المقرب: ٢ / ٨٣١.

الخاتمة ونتائج البحث

إنَّ هذا البحث سعى إلى إمطة اللثام عن بعض من الجهد النحوي الذي عُرف به واحد من نحاة الأندلس ألا وهو أبو العباس أحمد بن الحاج الذي اشتهرت له آراء عدة في اللغة والنحو ، وعُرف بردوده على النحاة ومخالفته لهم، ولا سيما ابن عصفور الذي تتبعه في مقرّبه في مواضع كثيرة في كتابه(ايرادات على المقرب) وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب شأنه شأن تراثه الآخر لم يصل إلينا إلا أنّ المتأخرين قد احتفظوا بكثير من آرائه وتعقيباته. وبعد الانتهاء من البحث توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:-

١- إنّ ابن الحاج له آراء كثيرة في النحو انفرد بها خالف فيها من سبقه من النحاة وهي كفيّلة بأن تنهض بدراسة مستقلة.

٢- كان ابن الحاج شديد العناية بكتاب سيبويه والتأثر بآرائه فقد كان يوافق في جُلِّ ما ذهب إليه والدليل على ذلك أنه اشتهر بقوله: ((إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء)) .

٣- لم تكن له آراء في النحو فحسب، وإنما نقل المتأخرون عنه آراءً في الصرف واللغة وكان الشاطبي وأبو حيان والسيوطي من أكثر الذين نقلوا عنه حتى وصفه الشاطبي بأنه((من حذاق النحويين)) كم مرّ .

٤- لم تذكر كتب التراجم تفاصيل عن حياة ابن الحاج وشيوخه وتلامذته ولا النشأة العلمية التي نشأها إلا ما نقله السيوطي من سطور عن اسمه ومؤلفاته، لذلك يبقى الغموض يكتنف سيرته العلمية وكل من ترجم له اعتمد على ما جاء في بغية الوعاة فقط.

٥- لم يكم ابن الحاج مصيباً في بعض ما انتقد به ابن عصفور والنحاة فقد وجدناه في كثير من المواضع يُخالف الاجماع من دون دليل عقلي ولا نقلي كإجازته وحده مثلاً الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول من غير قرينة وهو لا شك أمر مُلبس، كما بالغ في نقد ابن عصفور فقد نقده حتى في المواضع التي لم يفصل القول فيها مع إنّ مقرّبه كتاب مختصر .

٦- عُرفت له متابعات للنحاة في بعض آرائه فقد وافق المبرد في حرفية(كان) ووافق سيبويه والسيرافي في عدم جواز بناء(كان) للمفعول، كما وافق الفراء والأخفش والرضي وغيرهم ومع هذا كله فإنَّ له جهداً طيباً في النحو غير أن ما يؤخذ عليه أنه لم يكن يعتمد على

السماع أو القياس في مواضع كثيرة في الرد على النحاة، وإنما يذكر المسألة بردٍ مختصرٍ من غير أن يشفعه بالتحليل والتأويل والاستدراك.

The objections of Ibn al-Haj (d. 647 AH) to**the grammarians Preparation****Dr. Hussein Ibrahim Mubarak****Dr. Nofal Ismail Saleh****Abstract**

Andalusia was celebrated with a lot of grammarians whose opinions influenced the Andalusian library. These include Ahmed ibn Muhammed, known as ibn al-Hajj, who was famous for his objections to the grammarians, especially ibn Asfour. He had books and explanations on the book of Sibuya and the characteristics of ibn Jaini and Ibn Asfour, We have relied in his research on the sources of grammarians who came after him and conveyed his views, and was the focus of their admiration, and contributed his personality grammatical in the support of grammatical ideas, opinions and answers and grammatical analyzes, and this our research came to view these responses and the arguments and arguments of the response to them leaving the bug of his views to other research, the effort agreat grammar can not be counted in this area.